

ظاهرة التبادل بين معاني الأبنية الاسمية

في أحاديث صحيح البخاري

م.د. أمير رفيق عولا المصيفي*

تاريخ القبول: 2011/5/29

تاريخ التقديم: 2011/3/6

توطئة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة أما بعد:
فإن ممّا تتميز به اللغة العربية المرونة في التعبير عن الأغراض والمقاصد التي يريد المتكلم أن يوصلها إلى المخاطب، بما تمتلكه من ثروة لغوية هائلة يستطيع بها مستعملها من تكوين بلاغة عالية في الأداء اللغوي بمستوى يجعل المتلقي متفاعلاً مع ما يتلقاه من مرسلات لغوية فهماً وراحة نفسية، والمرونة المذكورة نلاحظها في بناء تراكيبيها من حيث: التقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، والمراوحة بالعدول عن الطابق النوعي تذكيراً وتأنيثاً، والعددي مفرداً ومثنىً وجمعاً، وتجاهل الاختصاصات النحوية، والفصل، والاعتراض بين لفظين متلازمين، وغيرها من الظواهر العدولية عن القواعد الأساسية المطردة في بناء التراكيب اللغوية، وكذلك نلاحظها في صياغة ألفاظها من خلال التعبير عن زمن لفظ بلفظ آخر، كالتعبير عن زمن الماضي بلفظ الفعل المضارع، أو التعبير عن زمن المستقبل بلفظ الفعل الماضي، أو العدول عن مشتق إلى مشتق آخر في سياق ما، مما يمكن أن يندرج تحت باب: (التحويلات عن الصيغ الصرفية)، أو: (التبادل الدلالي بين الأبنية)، ولا شك في أنّه وسيلة خاصة من وسائل اللغة في توليد الألفاظ وتنمية ثروتها اللفظية، لأغراض دلالية وجمالية، تتمثل في تقوية المعنى، واكتساب الصيغة معنى الصيغة البديلة، زيادة على معناها الأصلي في سياق النص ليجمع بين معنى الصيغتين في آن واحد.

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة سورن.

ومعلوم أنّ العربية ذات ثروة لغوية واسعة، تكونت بما تشعب عن أصولها من أبنية كثيرة وصيغ متنوعة، تشتمل على أقسام الكلم وما تفرّع عنها. ولا يرتاب باحث محقق في شدة تعويلها على البناء والتركيب الذي عاد عليها بالغنى والثراء⁽¹⁾، "ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لا بدّ أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة"⁽²⁾.

والتحويل في الصيغ موضوع صرفيّ يبحث في الأصول والفروع والدلالة والأصوات والقراءات القرآنية، والضرائر الشعرية، وعلم النحو، والفصائل النحوية، وما قالته العرب في كلامها باستخدام صيغة بدل صيغة أخرى⁽³⁾، لذلك عنى به العلماء المعنيون بالنحو والصرف وفقه اللغة ومعاني القرآن، وعالجوه في كتبهم⁽⁴⁾، وقد عالجها الباحثون المحدثون تحت تسميات عدة، منها: التعويض⁽⁵⁾، والتناوب⁽¹⁾، والتحويل⁽²⁾، والتعادل⁽³⁾، وتعارض الألفاظ⁽⁴⁾،

-
- (1) ينظر: دراسات في فقه اللغة- صبحي الصالح: 327.
(2) معاني الأبنية في العربية- فاضل السامرائي: 107. وينظر: الفروق اللغوية- أبو هلال العسكري: 18-19، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 269.
(3) ينظر ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية- د. محمود سليمان ياقوت: الصفحة: 9، وما بعدها، الإسكندرية، 1986.
(4) ينظر مثلاً: معاني القرآن- الفراء: 182/3، ومعاني القرآن- الأخفش: والمقتضب- المبرد: 269/3، والأصول في النحو- ابن السراج: 1/291، ومشكل إعراب القرآن- مكي بن أبي طالب: 1/366، والصاحبي في فقه اللغة- ابن فارس: 366، 267، والخصائص- ابن جني: 3/189، 190، وفقه اللغة وسر العربية- الثعالبي: 375، 376، والمفصل- الزمخشري: 124، و277، وشرح المفصل- ابن يعيش: 5/437، وتسهيل الفوائد- ابن مالك: 207، والشافية في علم التصريف- ابن الحاجب الكردي: 50، والبرهان في علوم القرآن- الزركشي: 2/285-288، وشروح الألفية- ابن الناظم: 316-317، والمكودي: 1/492، 493- والمرادي: 3/871، 872- وابن عقيل: 3/138، 139، ومغني اللبيب- ابن هشام: 2/529، والإتقان في علوم القرآن- السيوطي: 2/103، 104، وهمع الهوامع- السيوطي: 3/328.
(5) ينظر: ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل- د. عبد الفتاح الحموز: 119-131.

والعدول الصرفي⁽⁵⁾. ولكنَّ إطار معالجاتهم تلك هو القرآن الكريم وكلام العرب، شعره ونثره، وقد أخذ المثل العربي قسطاً وافراً من تلك المعالجات، كما فعل الدكتور: عبد الفتاح الحموز في كتابه: (ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل).

ونحن في هذا البحث سنركز على: (التبادل بين الصيغ الاسمية في لغة الحديث الشريف) الذي استقلَّت منزلته من العلماء في باب الاحتجاج النحوي لأسباب لا يجهلها العارف، وجعلنا الحديث الشريف ميداناً لنا لمعالجة هذه الظاهرة، لكونه لغة أفصح من نطق بالضاد ﷻ فحريٌّ بالباحثين أن يجعلوه مصدراً قوياً من مصادر الاستشهاد النحوي، ومن جهة أخرى نريد بيان جوانب دلالية وجمالية، واستشفاف أغراض بلاغية في التعاور بين الصيغ الصرفية الاسمية، وما صدر منه - عليه الصلاة والسلام - عمداً، تفنناً في الكلام، وتقوية لمعناه، ومبالغة وتكثيراً فيه بالجمع بين الصيغتين.

حيث نجد في لغة الحديث الشريف أبنية اسمية تخرج عن قواعد صياغة الأبنية المعروفة في العربية؛ لأنها لا يُراد منها الدلالة العامّة الموضوعة لها تلك الأبنية فحسب، بل يُقصد بها - زيادة على ذلك - معانٍ مخصوصة، ودلالات

(1) ينظر: اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع عن طريق الشاطبية، توجيهه وأثره في المعنى، رسالة ماجستير - منصور سعيد أبوراس، جامعة أم القرى (1426هـ): الباب الأول: 15-106.

(2) ينظر: كتاب ظاهرة التحويل في الصيغ الصّرفية - د. محمود سليمان ياقوت: 63-80، وجماليات تحوّل الوحدة الصرفيّة لدى النُّحاة والبلاغيين - د. سامي عوض، وعادل نعامة، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (28) العدد: (1) سنة: (2006م): 67-86.

(3) ينظر: التعادل في العربية دراسة صئوتية صرفية نحوية - د. ابتسام ثابت محمد: 159-170.

(4) ينظر: تقارض الألفاظ في الدلالة والإعراب - د. سندس محمد خلف الجميلي: 61-66.

(5) ينظر: كتاب الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة - الدكتور: عبد الحميد هندراوي، والعدول الصرفي في القرآن الكريم، دراسة دلالية، أطروحة دكتوراه - هلال علي محمود الجحيشي (2005): 45-83.

ضُرِبَتْ، وكذلك قوله - تعالى: ﴿لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُم مِّنْ بَيْنِكُمْ أَسْوَأَ مِنَّا يَوْمَ تُنْفَخُ الْأَشْجَارُ عَنْ أُغْلُسِهَا﴾ (1)، أي: لا ذا عصمة، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إنَّ معناه: لا معصوم (2).

ويظهر أنَّ البصريين والكوفيين متفقون على ورود اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول - كما يبدو في كلام ابن جني - ولكنَّهم مختلفون في الصياغة والتقدير، فالبصريون أرادوا الحفاظ على سلامة المبنى، ووضع كلَّ صيغة في مكانها المعهود في التركيب النحوي، لذلك أجروا القول فيه على النسب، فقدَّروا الاسم الموصول: (ذو، أو ذات) مضافاً إلى مصدر ذلك الاسم، وهذا التركيب، أي: (ذو، أو ذات + مصدر) يستوي فيه معنى الفاعل والمفعول، فيأتي للدلالة على كلا اللفظين بحسب السياق الذي يأتي فيه، أمَّا الكوفيون فإنَّهم فضَّلوا المعنى على المبنى، ولم يمنعوا التبادل بين معنيي الاسمين. ونظنُّ أنَّهم في إهمال اعتبار الشكل هنا أوفق من البصريين؛ لأنَّ البصريين بهذا اضطروا إلى تقديرين وتأويلين: الأول: حذف المضاف، والثاني: ردُّ اسم الفاعل إلى المصدر، أمَّا الكوفيون ففقد لجأوا إلى تأويل واحد، وهو ورود اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول. وفي كلا الحالين لا يمكن أن يحمل اسم الفاعل على لفظه؛ لأنَّ المعنى لا يساعده ويأباه؛ أمَّا الغرض من العدول عن استعمال اسم المفعول هو المبالغة في الوصف، كما ذكر الفراء.

وللحديث الشريف نصيب في استعمال هذا الأسلوب، كما في حديث أبي طلحة رضي الله عنه: ((يا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ يُبْرَحَاءُ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَخِ ذَلِكَ مَالٌ رَّابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَّابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي

(1) سورة هود - الآية: 43.

(2) الخصائص: 153/1.

ومن مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل في صحيح البخاري حديث أنس بن مالك ((مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ فَقَالَ: لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا))⁽¹⁾.

قال الزركشي (ت749هـ): " (بتمرّة مسقوطة) بمعنى: ساقطة، وقد يأتي مفعول بمعنى فاعل، كقوله- تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِمْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَبِّ سِدْرٍ كَالَّذِي لَا يُؤْتِي السَّمَكَةَ مِنَ الشَّجَرِ أَنْ يُسْقِطَ مِنْهَا شَبَابًا وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾" (2). وقال الكرمانى (ت786هـ): " القياس أن يقال: (ساقطة)، لكنه قد يجعل اللازم كالمتمعدي"⁽³⁾. وقال ابن حجر العسقلاني (852هـ): " قال ابن التيمي [ت563هـ]: قوله: (مسقوطة) كلمة غريبة؛ لأنّ المشهور: أنّ (سَقَطَ) لازمٌ، والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول، واستشهد له الخطابي [ت388هـ] بقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِمْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَبِّ سِدْرٍ كَالَّذِي لَا يُؤْتِي السَّمَكَةَ مِنَ الشَّجَرِ أَنْ يُسْقِطَ مِنْهَا شَبَابًا وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾" (4)، وقال ابن التين [السفاقي ت611هـ]: (مسقوطة) بمعنى: (ساقطة)، كقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِمْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَبِّ سِدْرٍ كَالَّذِي لَا يُؤْتِي السَّمَكَةَ مِنَ الشَّجَرِ أَنْ يُسْقِطَ مِنْهَا شَبَابًا وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾" (5)، أي: سائراً (6)».

وقال ابن مالك (ت672هـ): " قوله: (مسقوطة) بمعنى: (مُسْقِطَةٌ)، ولا فعل له، ونظيره: (مرقوق) بمعنى: (مُرْقُوقٌ)، أي: مسترق، عن ابن جنّي، ومثله أيضاً: رجلٌ مفؤود، أي جبان، ولا فعل له، إنّما يقال (فَنَدَدَ) بمعنى: مرض فؤاده، لا بمعنى: (جبن). وكما جاء (مفعول) ولا فعل له، جاء (فُعِلَ) ولا مفعول له، كقراءة

(1) صحيح البخاري: 725/2، الرقم: (1950) // كتاب البيوع/ باب ما ينتزه من الشبهات.
 (2) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: 466/2.
 (3) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: 187/9، و=: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: 125/1.
 (4) ينظر: غريب الحديث- الخطابي: 431/1.
 (5) سورة الإسراء- الآية: 45.
 (6) فتح الباري شرح صحح البخاري: 294/4.

3- صيغة المبالغة بمعنى: اسم الفاعل:

للمبالغة صيغ كثيرة محولة عن صيغة (فاعل) لقصد إفادة المبالغة والتكثير⁽¹⁾، قال سيبويه: " وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبَالِغُوا في الأمر مُجْرَاهُ إذا كان على بناء فاعلٍ؛ لأنَّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاَّ أنَّه يريد أن يُحَدِّثَ عن المبالغة، فما هو الأصلُ الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعَوْلٌ وفَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعِلٌ، وقد جاء فَعِيلٌ كرحيمٍ وعَليمٍ وقَدِيرٍ وسَمِيعٍ وبَصِيرٍ"⁽²⁾، وقد ذكر شراح الحديث: أَنَّ (الغموس) بفتح العين في حديث عبد الله عَمْرٍو - رضي الله عنهما: ((جاء أعرابيٌّ إلى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ما الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، قَالَ ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، قَالَ ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: الْيَمِينُ الْعَمُوسُ، قُلْتُ: وما الْيَمِينُ الْعَمُوسُ؟ قَالَ: الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ))⁽³⁾. هي (فعول) بمعنى: (فاعل)، وهي للمبالغة، يقال هذا أمر غموس، أي: شديد، وكأنَّه انغماس في الشدة كما ينغمس الإنسان في الماء، وسميت بذلك؛ لأنَّها تغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار؛ لأنَّه حلف كاذباً على علم منه⁽⁴⁾، والعرب إذا أرادت المبالغة في أمر وصفته بالغموس للدلالة على: "الأمر الشديد الغامس في الشدة"⁽⁵⁾، فتقول: " وقعوا في أمر غموس، أي: شديد غمسه في البلاء - ومنه: اليمين الغموس لشدَّتْها - وطعنة غموس: نافذة، وصفت بصفة طاعنها؛ لأنَّه يغمس السنن حتى ينفذ"⁽⁶⁾، وصيغة (فعول) تدلُّ على القوة في الفعل، كما قال

(1) شرح شذور الذهب: 503.

(2) الكتاب: 110/1.

(3) صحيح البخاري: 2535/6، الرقم: (6522)/ كتب الأيمان والنذور/ باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة.

(4) بنظر: تفسير غريب ما في الصحيحين - الحميدي: 432/1، والنهاية في غريب الحديث والأثر: 386/3، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير - الفيومي: 453/2، وفتح الباري: 555/11، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - علي القاري: 536/6، وعون المعبود شرح سنن أبي داود - العظيم آبادي: 50/9

(5) القاموس المحيط - الفيروز آبادي: 724/1.

(6) أساس البلاغة - الزمخشري: 456/1.

أبو هلال العسكري (ت395هـ): " وإذا كان قوياً على الفعل قيل: فعولٌ، مثل: صبور وشكور ⁽¹⁾، وتستعمل أيضاً " لمن كثر منه الفعل " ⁽²⁾، ودام ⁽³⁾، وقد رأى الدكتور فاضل السامرائي: " أن هذا البناء للمبالغة منقول من أسماء الذوات، فإن اسم الشيء الذي يُفعل به يكون على (فعول) غالباً كالوضوء والوقود. . . فإن الوضوء هو الماء الذي يتوضأ به، والسحور لما يُتسحر به. . . ومن هنا استعير البناء للمبالغة فعندما تقول: (هو صبور) كان المعنى: أنه كأنه مادة تستنفد في الصبر وتفنى فيه، كالوقود الذي يستهلك في الاتقاد ويفنى فيه، وكالوضوء الذي يستنفد في الوضوء، وكذلك (هو شكور)، كأنه مادة معدة للشكر، تستهلك فيه ⁽⁴⁾، فكأن لفظة (الغموس) التي تدل على القوة والديموم والتكثير في فعل الغمس أصبحت أصلاً في الاستعمال غير منقولة من: (الغامس)، لتحقيق الموافقة بين المعنى والمبنى فيها.

ومن ورود الصيغة المبالغة: (فعول) بمعنى (فاعل) قول النبي ﷺ: ((حَمَسُ مِنَ الدَّوَابِّ لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ، الْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ)) ⁽⁵⁾، فقد ذكر ابن الأثير الجزري (ت606هـ): أن " الكلب العقور هو كل سبع يعقر، أي: يجرح ويقتل ويفترس كالأسد والنمر والذئب، سماها كلباً لاشتراكها في السبعية، و(العقور) من أبنية المبالغة ⁽⁶⁾ بمعنى: العضوض، وهو: فعول بمعنى فاعل، أي: العاقر ⁽⁷⁾.

وتأتي صيغة: (فُعلة) لمبالغة اسم الفاعل أيضاً، فقد قال ابن السكيت (ت244هـ): " اعلم أن ما جاء على (فُعلة)، بضم الفاء وفتح العين، من النعوت، فهو على تأويل: (فاعل)، وما جاء منه على (فُعلة) ساكن العين فهو في معنى:

- (1) الفروق اللغوية: 24.
- (2) همع الهوامع: 3/ 175، وينظر الكليات - الكفوي: 1003.
- (3) ديوان الأدب - الفارابي: 85/1.
- (4) معاني الأبنية في العربية: 100، 101.
- (5) صحيح البخاري: 2/ 649، الرقم: (1731) // كتاب الحج/ باب ما يقتل المحرم من الدواب.
- (6) النهاية في غريب الحديث والأثر: 3/ 275.
- (7) ينظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقى: 1/ 501.

(مفعول)، يقال: هذا رجل ضُحِكَ: كثير الضحك، ولُعِبَ: كثير اللعب، ولُعْنَةٌ: كثير اللعن للناس. . . .⁽¹⁾ ونحو ذلك: (صُرَعَة) على وزن (فُعْلَة)، بضم الفاء وفتح العين في قوله ﷺ: ((لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ))⁽²⁾، وهو الذي يصرع الرجال كثيراً لقوته، والتاء فيها للمبالغة⁽³⁾.

4- صيغة المبالغة بمعنى: اسم المفعول:

ذكرنا في الفقرة السابقة أنَّ صيغة (فُعْلَة) بفتح العين تأتي لمبالغة اسم الفاعل، وصيغة (فُعْلَة) بسكون العين تأتي لمبالغة اسم المفعول، كما قال ابن قتيبة (ت276هـ): " قالوا: وكل حرف على (فُعْلَة) وهو وصف فهو للفاعل، نحو: هُدْرَةٌ، وَنُكْحَةٌ، وَطَلْقَةٌ، وَسُخْرَةٌ، إِذَا كَانَ مِهْدَارًا، نَكَاحًا، مِطْلَاقًا، سَاخِرًا مِنَ النَّاسِ، فَإِنْ سَكَنْتَ الْعَيْنَ مِنْ (فُعْلَة) وَهُوَ وَصْفٌ فَهُوَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، نَقُولُ: (رَجُلٌ لُعْنَةٌ)، أَي: يَلْعَنُهُ النَّاسُ، فَإِنْ كَانَ هُوَ يَلْعَنُ النَّاسَ، قُلْتَ (لُعْنَةٌ). . . ."⁽⁴⁾، ولكن جاءت صيغة (فُعْلَة) في الحديث الشريف بمعنى المفعول، خلافاً لقياس النحاة، كما في حديث زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَيْمِيِّ ﷺ: ((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ وَكَاءَهَا، أَوْ قَالَ: وَعَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ))⁽⁵⁾.

فقد قال الوقشي: " ذكر أهل اللغة أن اللقطة مفتوحة القاف، وهي لفظة شذت عن القياس؛ لأنَّ (فُعْلَة) إنما تحرك العين منها إذا وصف بها الفاعل، فإن وصف بها المفعول سكنت عينها، فيقال: رجل لُعْنَةٌ وَسُبْبَةٌ وَضُحْكَةٌ، إِذَا كَانَ يَلْعَنُ النَّاسَ وَيَسْبَهُمْ وَيَضْحَكُ مِنْهُمْ، فَإِنْ كَانَ هُوَ الَّذِي يَلْعَنُ وَيَسْبُ وَيَضْحَكُ مِنْهُ سَكَنْتَ

(1) إصلاح المنطق: 427، 428، وينظر: المزهري في علوم اللغة: 2/145.

(2) صحيح البخاري: 5/2267، الرقم (5763)/ كتاب الأدب/ باب الحذر من الغضب.

(3) ينظر: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري - الخطابي: 4/2196، والتعليق على الموطأ: 2/324، وفتح الباري: 10/519.

(4) أدب الكاتب: 256.

(5) صحيح البخاري: 1/46، الرقم: (91)/ كتاب العلم/ باب الغضب في الموعدة والتعليم إذا رأى ما يكره.

العين، فقلت: لُعنة وَسْبَةٌ وَضُحْكَة، فيجب أن يقال على هذا: لُقْطَةٌ للشيء الملتقط، وقد جاء بها بعض اللغويين على القياس، والأول هو المشهور⁽¹⁾، وعلى هذا غلَطَ الأزهري (ت370هـ) الليث بن سعد (ت175هـ) قوله: إِنَّ هذا اللفظ بمعنى: اسم الفاعل، فقال: " قال الليثُ يُقالُ: لَفَطَهُ يَلْفُطُهُ لَفْطاً وَالتَّقَطَهُ أَخَذَهُ مِنَ الأَرْضِ، قالَ وَاللُّقْطَةُ بِتَسْكِينِ القاف اسم الشيء الذي تَجِدُهُ مُلقًى فَتَأْخُذُهُ، وكذلك المنبوءُ من الصبيان لُقْطَةً، وأما اللُقْطَةُ فهو الرَّجُلُ اللَّقَّاطُ يَتَّبِعُ اللَّقْطَاتِ يَلْتَقِطُهَا، قلتُ: وَكلامُ العَرَبِ الفُصْحَاءِ على غير ما قال الليث في اللُقْطَةِ وَاللُّقْطَةِ. . . وَالْقَصْعَةُ وَالنُّفْقَةُ مُتَقَلَّاتٌ كُلُّهَا لِمَا يُلْتَقِطُ مِنَ الشَّيْءِ السَّاقِطِ، وهذا قولُ حُذاقِ النَّحْوِيِّينَ، ولم أَسْمَعْ لُقْطَةً لغيرِ الليثِ، وَإِنْ كانَ ما قاله قِياساً، وهكذا رَواهُ المُحَدِّثُونَ⁽²⁾، فأصبح هذا الوزن استعمالاً آخر للدلالة على اسم المفعول، قد حدّد معناه سياق الحديث، ولا شكَّ في أنَّ الحديث يدور حول الشيء الذي يُلْتَقِطُ من الناس، وليس الشخص الذي يلتقطه.

5- الصفة بمعنى: اسم الفاعل:

يجوز في اللغة العربية أن يعدل عن استعمال اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة، إذا كان اللبس مأموناً⁽³⁾، وأريد به إطلاق الوصف، لا الحدث والاستمرار⁽⁴⁾، كما وقع ذلك في قول رسول الله ﷺ: ((مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ كَمَثَلِ رَجُلٍ أتَى قَوْمًا، فَقَالَ: رَأَيْتُمُ الجَيْشَ بَعِثَنِي، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ العُرْيَانُ، فَالنَّجَاءُ

(1) التعليق على الموطأ: 218/2، وينظر: مشكلات موطأ مالك بن أنس - ابن سيد البطليوسي: 165.

(2) تهذيب اللغة: 16/9.

(3) ينظر: شرح التسهيل - ابن مالك: 431/2.

(4) ينظر: شرح الكافية - الرضي: 414/3.

(إنك ميّت) عن قليل ومائت. ولا يقولون للميت الذي قد مات: (هذا مائت)؛ إنّما يقال في الاستقبال، ولا يجاوز به الاستقبال. وكذلك يقال: (هذا سيّد قومه اليوم)، فإذا أخبرت أنه يكون سيّدهم عن قليل قلت: هذا سائد قومه عن قليل وسيّد. وكذلك الطمع، تقول: (هو طامع فيما قبلك غداً). فإذا وصفته بالطمع قلت: (هو طمع). وكذلك الشريف، تقول: (إنّه لشريف قومه)، و(هو شارف عن قليل). وهذا الباب كلّه في العربية على ما وصفت لك⁽¹⁾، وقال الزمخشري: "الفرق بين الميت والمائت أنّ الميت كالحَيِّ صفة ثابتة، وأمّا المائت فيدلّ على الحدوث، تقول: (زيد مائت الآن، ومائت غداً)، كقولك: يموت"⁽²⁾، فإنّ اسم الفاعل يدلّ على الحدوث في زمن معيّن، ولكنّ الصفة المشبهة تدلّ على الثبوت والدوام في جميع الأزمنة، لذلك قال الصبان (ت1206هـ): "إذا أردت ثبوت الوصف قلت: حسن، ولا تقول: حاسن، وإذا أردت حدوثه قلت: حاسن أمس، ولا تقول: حسن"⁽³⁾. وهذا يدلّ على أنّ العرب تستخدم (فاعلاً) في وجهه، و(فعيلاً) في وجه آخر، للفرق بينهما⁽⁴⁾.

وإنّ صيغتي (نذير) و(مُنذِر) وارتدتان في القرآن الكريم، ولكنّ الأولى أكثر وروداً، إذ وردت الصيغة الأولى ثماني وعشرين مرة مفردة، وأربع مرات جمعاً، أمّا الصيغة الثانية فقد وردت تسع مرات فقط، وإذا عرفنا أنّ اسم الفاعل أقلّ ثبوتاً من الصفة المشبهة، إذ يمكن الانفكاك عن الفعل فيه، بخلاف الصفة المشبهة فهي ثابتة، لوجدنا أنّ استعمال النبي ﷺ للصفة التي لا تتفك عنه أبلغ من استعمال اسم الفاعل، ليثبت بذلك للناس أنّ إنذاره إيّاهم صفة ثابتة فيه ودائمة له، لا يرتبط بزمان ومكان معيّنين، فالتعبير بالصفة أبلغ من التعبير باسم الفاعل، لذلك أثرها

(1) معاني القرآن: 200/2.

(2) الكشف: 3/182.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 4/3.

(4) ينظر: تصحيح الفصح - ابن درستويه: 1/273، 272، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد،

النبي ﷺ على اسم الفاعل ببلاغته العالية. وقد ورد المثل عند ابن منظور (ت711هـ) بلفظ (المنذر العريان)⁽¹⁾، ولم أجد ذلك في كتب الحديث والأمثال.

6- الصفة المشبهة بمعنى: اسم المفعول:

يأتي (فعل) بمعنى: (مفعول) في اللغة العربية كثيراً، كذبيح بمعنى: مذبح، وقتيل بمعنى: مقتول⁽²⁾، ولكنّه على كثرتّه لم يقس عليه، بل مرجعه السماع⁽³⁾، وصيغة (فعل) بمعنى: (مفعول) كصيغة: (فعل) بمعنى: (فاعل)، تدلُّ على الثبوت في الوصف، ولا يطلق إلا إذا اتصف به صاحبه، بخلاف صيغة (مفعول) الدالة على الحدوث في الحال أو الاستقبال⁽⁴⁾، لذلك قال سيبويه: " وتقول: (شاة رمي) إذا أردت أن تخبر إنّها قد رُميت، وقالوا: (بئس الرمية الأرنب)، إنّما تريد: بئس الشيء ممّا يرمى"⁽⁵⁾، وإنّ استعمال (فعل) أبغ من استعمال (مفعول)⁽⁶⁾؛ لذلك قد يُؤثره البليغ على استعمال صيغة المفعول نفسها، إذا أراد ثبوت الوصف والمبالغة فيه، كما فعل النبي ﷺ في قوله: ((كَلِمَتَانِ حَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ))⁽⁷⁾، فقد استعمل صيغة: (حبيبة) مكان صيغة (محبوبة)، كما ذكر ابن حجر العسقلاني أنّ " قوله: (حبيبتان إلى الرحمن) تنثية حبيبة، وهي المحبوبة، والمراد: أنّ قائلها محبوب لله، ومحبة الله للعبد إرادة إيصال الخير له

(1) لسان العرب: 202/5.

(2) ينظر: المفصل: 241، وأوضح المسالك: 288/4، وشرح الألفية- ابن عقيل: 122/4، وهمع الهوامع: 328/3.

(3) ينظر: شرح الألفية- ابن الناظم: 316، وشرح الرضي على الكافية: 266/1، وشرح الألفية- ابن عقيل: 138/3، وشرح التصريح على التوضيح: 80، 81/2.

(4) ينظر: شرح الألفية- ابن الناظم: 317، ومعاني الأبنية في العربية: 54.

(5) الكتاب: 648/3.

(6) ينظر: الكليات: 365، ومعاني الأبنية في العربية: 55.

(7) صحيح البخاري: 2352/5، الرقم: (6043) // كتاب الدعوات/ باب فضل التسبيح.

والتكريم⁽¹⁾، وقال النحاة: إِنَّ لفظ (فعليل) بمعنى: (مفعول) يستوي فيه المذكر والمؤنث⁽²⁾، ولكن صيغة (حببية) في الحديث المذكور قد أُنتت لأسباب ذكرها الكرمانى بقوله: "فإن قلت: الفعليل بمعنى: المفعول لا سيما إذا كان موصوفه مذكوراً معه يستوي فيه المذكر والمؤنث، فما وجه لحوق علامة التأنيث؟ قلت: التسوية بينهما جائزة لا واجبة، أو وجوبها في المفرد لا في المثنى، أو أنَّها لمناسبة الخفيفة والثقيلة؛ لأنَّهما بمعنى الفاعلة لا المفعولة، أو هذه التاء هي لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية"⁽³⁾، وهذا التفسير الأخير الذي ذكره وجه قويٌّ يحمل عليه معنى الحديث الشريف، وهو رأينا في جميع التبادلات بين الصيغ الاسمية، إذ لا بدَّ عند العدول عن صيغة إلى صيغة أخرى من إرادة معنى لا يستشف من الصيغة المعدولة عنها، وهو تحويلها من الوصفية إلى الاسمية الثابتة في هذه اللفظة؛ لأنَّ العرب إذا أرادت أن تلتصق الوصف بالموصوف على سبيل الاسمية الثابتة، لا الوصفية العابرة عدلت عن صيغة (فعليل) المعدولة عن (مفعول) إلى (فعلية)، كما قال سيويوه: "وتقول: (شاةٌ ذبيحٌ)، كما تقول: (ناقاةٌ كسيرٌ)، وتقول: (هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك)، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنَّها قد ذبحت، ألا ترى أنَّك تقول ذاك وهي حيَّة، فإنَّما هي بمنزلة ضحية"⁽⁴⁾، وقال ابن قتيبة (ت276هـ): "ما كان على (فعليل) نعتاً للمؤنث وهو في تأويل (مفعول) كان بغير (هاء)، نحو: (كفَّ خضيب) و: (وملحفة غسيل)، وريماً جاءت بالهاء يذهب بها مذهب النعوت، نحو: (النطيحة) و(الذبيحة) و(الفريسة) و(أكيلة السبع)، يقال: (شاةٌ ذبيحٌ)، كما يقال: (ناقاةٌ كسيرٌ)"⁽⁵⁾، وصيغة: (حببيتان) في الحديث المذكور تدلُّ على محبوبة قائل كلمتي: (سبحان الله وبحمده، وسبحان الله العظيم) عند

(1) فتح الباري: 208/11.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 288/4، وشرح الألفية- ابن عقيل: 139/3، 93/4، وهمع الهوامع: 331/3.

(3) الكواكب الدراري: 188 / 22، وينظر: فتح الباري: 5540/13، وعمدة القاري: 26/23، وينظر الآراء النحوية التي ذكرها في: المصادر السابقة.

(4) الكتاب: 647/3.

(5) أدب الكاتب: 228.

الله، وكأنَّ محبَّة الله صارت اسماً يطلق لمن ينطق بهما؛ " لأنَّ فيهما المدح بالصفات السلبية⁽¹⁾ التي يدلُّ عليها التنزيه، وبالصفات الثبوتية التي يدل عليها الحمد " (2).

ومثل هذا الحديث قوله ﷺ في حديث قدسي: ((إِنَّ اللَّهَ قَالَ إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبِيهِ فَصَبَرَ عَوَّضْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ يُرِيدُ عَيْنِيهِ))⁽³⁾، قال ابن حجر العسقلاني: " والمراد بالحبيبتين المحبوتان؛ لأنَّهما أحبُّ أعضاء الإنسان إليه، لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسر به أو شر فيجتنبه " (4).

وقد وجَّه ابن عبد البر (ت463هـ) أيضاً (الرمية) التي بمعنى: (المرمي) في قوله ﷺ: ((يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِرُ إِيمَانَهُمْ حَنَاجِرَهُمْ فَأَيْنَمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ))⁽⁵⁾، على أنَّ التاء في (فعيلة) لنقل الوصفية إلى الاسمية، إذ قال: " و(الرمية) الطريد من الصيد المرمية، وأتت بهاء التأنيث؛ لأنَّه ذهب مذهب الأسماء التي لم تجيء على مذهب النعت، وإن كان (فعليل) نعتاً للمؤنث، وهو في

(1) الصفات السلبية مُصطلح كلامي يُراد به مجموعة من الصفات التي تعني انتفاء جميع أنواع النقص عن الله تعالى، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. وسُمِّيت هذه الصفات بالسلبية في مقابل الصفات الثبوتية، وهو ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك. ينظر: شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی - محمد بن صالح العثيمين: 111 وما بعدها.

(2) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي - المباركفوري: 306/9.

(3) صحيح البخاري: 2140/5، الرقم: (5329)/ كتاب المرضى/ باب فضل من ذهب بصره.

(4) فتح الباري: 116 / 10.

(5) صحيح البخاري: 1321/3، الرقم: (3415)/ كتاب المناقب/ باب علامات النبوة في الإسلام.

تأويل مفعول كان بغير (هاء)، نحو: (لحية خصيب)، و(كفّ دهين)، و(شاة رمي)؛ لأنها في تأويل: مخضوبة ومدهونة ومرمية، وقد تجيء (فعليل) بالهاء وهي في تأويل: (مفعولة) تخرج مخرج الأسماء، ولا يذهب بها مذهب النعوت، نحو: النطيحة والذبيحة والفريسة وأكيلة السبع، وهي فعيلة من الرمي؛ لأنّ كل (فاعل) يبني على فعله فالاسم منه (فاعل) والمفعول منه (مفعول)، كقولك: ضرب فهو ضارب، والمفعول: مضروب، والأنثى مضروبة، فإذا بنيت الفعل من بنات الياء قلت: رمى فهو رام⁽¹⁾، وقد شبّه مروقهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه من شدة سرعة خروجه لقوة الرامي، لا يعلق من جسد الصيد بشيء⁽²⁾، وهذا يعني: "أنّ الخوارج يمرون من الدين مروق ذلك السهم من الرمية، يعني: إذا دخل فيها ثم خرج منها لم يعلق به"⁽³⁾.

ومن هذا النوع أيضاً لفظ: (ذبيحة) في قوله ﷺ: ((أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا، وَصَلُّوا صَلَاتِنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا، وَدَبَّحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ))⁽⁴⁾، فـ(الذبيحة) على وزن: (فعيلة) بمعنى: (المذبوح)، ودخول التاء لغلبة الاسمية عليه، وإزالة معنى الوصفية عنه⁽⁵⁾.

ففي هذه الأحاديث عدولان بليغان مقصودان في لفظ واحد، الأول: العدول عن استعمال اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة، لثبوت الوصفية في الفعل، والثاني: العدول باللفظ إلى التأنيث لإعطائه معنى الاسمية، وإزالة معنى الوصفية عنه، ليتحول اللفظ بهذين الإجراءين إلى معنى الاسمية الدائمة والثابتة.

ومن العدول من (مفعول) إلى: (فعليل) للمبالغة في الوصف قوله ﷺ في التشهد: ((اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ

(1) التمهيد: 325/23.

(2) ينظر: شرح صحيح مسلم - النووي: 159/7، وعمدة القاري: 143/16.

(3) غريب الحديث - ابن سلام: 266/1.

(4) صحيح البخاري: 153/1، الرقم: (385)/ كتاب الصلاة/ باب فضل استقبال القبلة.

(5) ينظر: عمدة القاري: 127/4.

مَجِيدٌ⁽¹⁾، إذ قال ابن حجر العسقلاني: "قوله: (إنك حميد مجيد): أمّا الحميد فهو (فعليل) من الحمد بمعنى: (محمود)، وأبلغ منه، وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها، وقيل: هو بمعنى: (الحامد)، أي: يحمّد أفعال عباده، وأمّا (المجيد) فهو من المجد، وهو صفة من كمل في الشرف، وهو مستلزم للعظمة والجلال، كما إنّ الحمد يدلُّ على صفة الإكرام"⁽²⁾، وتوجيهه على المفعولية أولى بالمقام في وصف الله تعالى؛ لأنّهُ المحمود الذي استحق الحمد بفعاله، وهو الذي يحمّد في السراء والضراء والشدة والرخاء؛ لأنّهُ حكيم لا يجري في أفعاله غلط، ولا يعترضه الخطأ، فهو محمود على كل حال⁽³⁾، و(مجيد): (فعليل) بمعنى: (ماجد)، وهو من: (مَجْد) (يَمْجُد) بضم الجيم، كَشْرُفٍ يَشْرُفُ، وأصله الرفعة⁽⁴⁾، ففي هذا الحديث عدولان كلاهما إلى: (فعليل)، الأول: من المفعول، والثاني من الفاعل، وبهذا - فضلاً عن إضفاء دلالة الثبوت والدوام إلى اللفظين بتحويلهما إلى الصفة - قد تحقّق مجانسة موسيقية جميلة بين لفظين متجاورين، غير مربوطين بحرف العطف، واقعين خبراً لـ(إنّ)؛ بالتحويل من (الواو) و(الألف) إلى الياء؛ لتحقيق المواءمة الصوتية بين الكلمتين من جهة، وطلب التخفيف من جهة أخرى؛ لأنّ الياء أخفّ من الواو، كما أفاد به ابن خالويه (ت370هـ) في تعليقه الصوتي للفظة (الرجيم) بقوله: "فصرف من (مفعول) إلى (فعليل)؛ لأنّ (الياء) أخفّ من (الواو)، فيقال: (كفّ خضيب)، و(لمّه دَهِينٌ)، و(رجل جريح، وصريع)، والأصل: مخضوبة، ومدهونة، ومجروح، ومصروع، كلّ ذلك أصله (الواو)، لأنّهُ (مفعول)"⁽⁵⁾.

7- المصدر بمعنى: اسم الفاعل:

(1) صحيح البخاري: 1232/3، الرقم: (3189)/ كتاب الأنبياء/ باب (بِزْفُون)، الصافات (94)، النسلان.

(2) فتح الباري: 163/11.

(3) ينظر: المطلع على أبواب المقنع: 82.

(4) ينظر: فتح الباري: 351/8.

(5) كتاب الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل: 50.

يجوز في اللغة العربية أن يوضع المصدر موضع اسم الفاعل توسعاً في المعنى، كقولهم: "هذا رجل عدل، ورضا، وزور، وفطر"، وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي: عادل ومرضى وزائر ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي: ذو كذا⁽¹⁾، وقد سمّاه النحويون بـ(الوصف بالمصدر للمبالغة)، فحقه عند ذلك أن لا يُثنى ولا يُجمع ولا يذكّر ولا يؤنث⁽²⁾، فإذا قيل: "رجل عدل) فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبيل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً⁽³⁾.

ومن ذلك قوله ﷺ: ((سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ))⁽⁴⁾، فقوله: (وأنا عبدك)، كما قال الطيبي: "يجوز أن يكون [حالياً] مؤكدة وأن يكون مقررة، أي: أنا عابد لك"⁽⁵⁾، فـ(العبد) مصدر بمعنى: اسم الفاعل: (العابد)، وسرُّ العدول عن استعمال اسم الفاعل هو المبالغة في الاعتراف بالعبودية، ليكون أجمع تمكيناً وتوكيداً بهذا الوصف في التعبير عن معاني العبودية كلّها على معنى: "أني معترف بأنك مالكي ومدبري وحكمك نافذ في"⁽⁶⁾.

ومن وضع المصدر موضع اسم الفاعل مبالغة أيضاً ما جاء في الحديث القدسي: ((قَالَ اللَّهُ ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حَرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ))⁽⁷⁾، فقد نقل

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 312/3.

(2) ينظر: الأصول في النحو - ابن السراج: 31/2، وإعراب القرآن - النحاس: 95/2، والخصائص: 204/2، والمفصل: 150.

(3) الخصائص: 202/2.

(4) صحيح البخاري: 2323/5، الرقم: (5947)/كتاب الدعوات/باب فضل الاستغفار.

(5) شرح مشكاة المصابيح: 110/5، وينظر: عمدة القاري: 278/22.

(6) شرح صحيح مسلم - النووي: 58/6.

(7) صحيح البخاري: 776/2، الرقم: (2114)/كتاب البيوع/باب إثم من باع حراً.

السيوطي عن البيضاوي (ت685هـ) أن: " (الخصم) مصدر خصمته أخصمه، نعت للمبالغة، كالعدل والصوم" (1).

ومنه أيضاً قوله ﷺ كما جاء في حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما: ((أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ)) (2)، فقد جاء قوله: (حُرْمٌ) بضم الحاء والراء بمعنى: اسم الفاعل: (مُحْرِمُونَ) (3).

ومن ورود المصدر بمعنى اسم الفاعل أيضاً قوله ﷺ كما في حديث عائشة - رضي الله عنها: ((رَأَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ: ﷺ دَعَهُمْ أَمْنًا بَنِي أَرْفَدَةَ)) (4)، فقد ذكر العيني أن " قوله: (أمناً بني أرفدة) منصوب بفعل محذوف، أي: ائمنوا أمناً ولا تخافوا، ويجوز أن يكون (أمناً) الذي هو مصدر أقيم مقام الصفة، كقولك: رجل عدل، أي: عادل، والمعنى: آمنين بني أرفدة" (5). و"بني أرفدة بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وقد تفتح، قيل: هو لقب للحبشة، وقيل: هو اسم جنس لهم، وقيل: اسم جدّهم الأكبر، وقيل: المعنى: يا بني الإماء" (6).

ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ: ((يُقَالُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ لَا مَوْتَ، وَلِأَهْلِ النَّارِ: يَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ لَا مَوْتَ)) (7)، فقد قال الكرمانى: " (خلود)، إمّا مصدر، وإمّا جمع (خالد)، والتقدير: الشأن أو هذا الحال خلود أو، أنتم خالدون

(1) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: 79/3.

(2) صحيح البخاري: 649/2، الرقم: (1729) // كتاب الحج/ باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً.

(3) ينظر: شرح مشكاة المصابيح - الطيبي: 389/5، وشرح صحيح مسلم - النووي: 104/8.

(4) صحيح البخاري: 335/1، الرقم: (944) // كتاب الصلاة/ باب إذا فاتته العيد يصلي ركعتين.

(5) عمدة القاري 271/6.

(6) فتح الباري: 444/2.

(7) صحيح البخاري: 2397/5، الرقم: (6179) // كتاب الرقاق/ باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب.

"(1)، وقال العيني معقّباً على كلام الكرمانى: "قلت: إذا كان مصدرًا يكون تقديره: (أنتم خلود) وصف بالمصدر للمبالغة، كما تقول: رجلٌ عدلٌ، وإذا كان جمعاً يكون تقديره: أنتم خالدون"(2)، وعليه فإنَّ العدول إلى المصدر هو للمبالغة في شأن طول المدّة التي يبقى فيها كلُّ من الفريقين وتأييدها، لذا ضُبط (خلودٌ) بالرفع والتنوين، أي: هذا الحال مستمرٌّ(3)، على أنّها جملة اسمية تدلُّ على الثبوت والدوام، كما هو معروف في الفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وممّا يمكن أن يحمل على ورود المصدر بمعنى اسم الفاعل قوله ﷺ: ((الْحَرْبُ خُدْعَةٌ)) (4)، ففي قوله: (خدعة) " ثلاث لغات مشهورات، اتفقوا على أنّ أفصحهنَّ (خُدْعَة) بفتح الخاء وإسكان الدال . . . والثانية بضم الخاء وإسكان الدال، والثالثة بضم الخاء وفتح الدال"(5)، والأخيرة صيغة مبالغة على وزن (فُعَلَة)، كما يقال: فلان رجلٌ لُعبَةٌ وضُحَكَةٌ، أي كثير اللعب والضحك(6)، وقد نقل الخطابي عن أبي العباس ثعلب (ت291هـ) أنّ (خُدْعَة) لغة النبيّ، فقال: "وفي قوله: (الْحَرْبُ خُدْعَة) ثلاث لغات، أعلاها خدعة بفتح الخاء . . . وأخبرني أبو رجاء الغنوي أنّنا أبو العباس ثعلب قال: الحرب خُدْعَة بلغنا أنّها لغة النبي، وقال بعض أهل اللغة معنى الخدعة: المرة الواحدة أي من خدع فيها مرة لم يقل العثرة بعدها، وروى يعقوب [ابن السكيت (ت244هـ)] عن الكسائي [ت189هـ] وأبي زيد [الأنصاري (ت215هـ)]: خُدْعَة وخُدْعَة، ويقال: إنّ الخدعة إنّها تخدع الرجال وتمنيهم الظفر، ثم لا تفي لهم"(7)، وقد نقل ابن حجر العسقلاني عن أبي بكر بن طلحة أنّ ثعلباً أراد: " أنّ النبيّ ﷺ كان يستعمل هذه البنية كثيراً لوجازة لفظها،

(1) الكواكب الدراري: 47/23.

(2) عمدة القاري: 52/19.

(3) ينظر: فتح الباري: 414/11.

(4) صحيح البخاري: 1102/3، الرقم: (2866)/ كتاب الجهاد والسير/ باب الحرب خدعة.

(5) شرح صحيح مسلم - النووي: 45/12.

(6) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم - ابن سيده: 132/1، والنهية في غريب الحديث والأثر:

14/2.

(7) غريب الحديث: 166/2.

ولكونها تعطي معنى البنيتين الأخيرتين، قال: ويعطى معناها أيضاً الأمر باستعمال الحيلة مهما أمكن ولو مرة، وإلا فقاتل، قال: فكانت مع اختصارها كثيرة المعنى، ومعنى: خدعة بالإسكان: أنها تخدع أهلها من وصف الفاعل باسم المصدر⁽¹⁾، فلفظة (خَدَعَة) التي وردت عن النبي كما جزم به ثعلب تدلُّ على معنيين، الأول: أنه من وصف الفاعل بالمصدر، على معنى: خادعة للرجال وأهلها، وعدل عن استعمال اسم الفاعل لثبوت الوصف والمبالغة فيه، والثاني: أن التاء جعلت من المصدر أن يكون اسم المرة، كما نقل الخطابي عن بعض أهل اللغة⁽²⁾، على معنى استعمال الخدعة في الحرب، ولو كان مرّة واحدة، والمطابقة في التأنيث بين المبتدأ والخبر غير مطلوبة؛ لأنَّ الوصف بالمصدر لا يؤنّث كما مرّ، ولا بأس من القول: إنّ التاء في هذا المصدر لغة من اللغات، فقد نقل ابن منظور عن بعض أهل اللغة أن: "خَدَعَاً بالفتح وخديعة وخدعة، أي: أراد به المكروه، وختله من حيث لا يعلم"⁽³⁾.

8- اسم الفاعل بمعنى: المصدر:

كما يأتي المصدر بمعنى: اسم الفاعل، فإنَّ اسم الفاعل يأتي بمعنى المصدر أيضاً سماعاً، نحو: (قم قائماً)، و(عائداً بك)، و(أقائماً وقعد الناس؟)، و(أقاعداً وقد سار الركب؟)، وهو مذهب المبرد، فقال: "والفاعل يحمل على المصدر، كما حمل المصدر عليه، تقول: (قم قائماً) فالمعنى: (قم قياماً)"⁽⁴⁾، وهذه الأسماء مصادر جاءت على وزن (فاعل) كالمالح والعافية فيكون (عائداً وقائماً وقاعداً) إذا جعلت لها: (أعوذ وتقوم وتقعدي)، بتقدير: (عياذ وقيام وقعود)، وعلّة هذا القول عند المبرد هي أنّ الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ

(1) فتح الباري: 158/6.

(2) ينظر مثلاً: العين - الفراهيدي: 115/1.

(3) لسان العرب: 63/8.

(4) المقتضب: 269/3.

الفعل لعدم الفائدة⁽¹⁾، ومما جاء على ذلك أيضاً قول النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - حين سألته عن عذاب الناس في قبورهم: ((عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ))⁽²⁾، فقوله: (عائذاً) يجوز أن يكون مصدراً على (فاعل)، كما قالوا: العافي والعافية، فكأنه قال: أعوذ بالله عائذاً⁽³⁾، وقد قال سيبويه في دلالة هذا التبادل بين الصيغتين: " وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبّهه، فكأنه لَفَظَ بقوله: أَتَقُومُ قائماً؟ وَأَتَقَعِدُ قاعداً؟ ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع، ومثل ذلك: (عائذاً بالله من شرّها)، كأنه رأى شيئاً يُنقَى فصار عند نفسه في حال استعاذة حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود؛ لأنّه يَرَى نفسه في تلك الحال، فقال: عائذاً بالله، كأنه قال: أعوذ بالله عائذاً بالله، ولكنّه حذف الفعل؛ لأنّه بدلٌ من قوله: أعوذُ بالله، فصار هذا يجرى ها هنا مجرى عياداً بالله⁽⁴⁾، ومعنى العياد: هو اللجوء، كما قال ابن دريد (ت321هـ): " عُدْتُ بالشيء أعوذ عَوْذاً وِعِياداً، إذا لجأت إليه، وقد سمّت العرب عَوْذاً وِعِياداً ومَعْوِذاً ومُعَاداً وعَائِذَةً، وكلُّ هذا اشتقاقه من العَوْذ"⁽⁵⁾. وفي عدول النبي ﷺ عن (عياد) إلى (عائذ) في الحديث المذكور إضفاء دلالة الثبوت والحدث المجرد إلى اللفظ المعدول إليه، ليكون في حالة استعاذة دائمة من عذاب القبر؛ " فكثيراً ما كان رسول الله ﷺ يستعيذ من عذاب الله ومن فتنة القبر"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المقتضب: 314/4، والمفصل: 90، وشرح المفصل: 240/1، وهمع الهوامع: 128/2.

(2) الموطأ: 121، وصحيح البخاري: 359/1، الرقم: (1002) // كتاب الكسوف/ باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف.

(3) ينظر: التعليق على الموطأ: 232/1، ومشكلات موطأ مالك بن أنس - ابن السيد البطليوسي: 93، وإعراب ما يشكّل من ألفاظ الحديث النبوي - العكبري: 143.

(4) الكتاب: 341/1.

(5) جمهرة اللغة: 698/2.

(6) الاستنكار - ابن عبد البر: 421/2.

9- المصدر بمعنى: اسم المفعول:

وتجعل العرب المصدر بمعنى: الفاعل، كما تجعله بمعنى: المفعول للمبالغة أيضاً، فنقول: (هذا درهم ضرب الأمير)، أي: مضروب الأمير، و(هذا خلق الله)، أي: مخلوقه⁽¹⁾، وهو مذهب المبرد، فقد قال: "فإن قلت: هذا ابن عمي دنيا، وهذه الدراهم وزن سبعة، وهذا الثوب نسج اليمن، وهذا الدرهم ضرب الأمير، نصبت ذلك كله، وليس نصبه على الحال، لو كان كذلك لامتنع قولك: نسج اليمن وضرب الأمير؛ لأنَّ المعرفة لا تكون حالاً، ولكنها مصادر على قولك: ضرب ضرباً، ونسج نسجاً، وكذلك إن كان الذي قبله نكرة قلت: هذا درهم وزن سبعة، وهذا ثوب نسج اليمن، وهذا درهم ضرب الأمير، وإن شئت رفعت فقلت: هذا درهم وزن سبعة، وهذا درهم ضرب الأمير، فنعته بالمصدر؛ لأنَّ المصدر مفعول، فكأنك قلت: هذا درهم مضروب للأمير، وهذا ثوب منسوج باليمن"⁽²⁾، ومنه قوله-

تعالى: ﴿...﴾⁽³⁾، أي: من معلومة⁽⁴⁾.

ومما جاء على ذلك في الحديث الشريف قوله ﷺ: ((من تصدَّقَ بِعَدَلٍ تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرِيهَا لَصَاحِبِهَا، كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ))⁽⁵⁾، فقد قال ابن حجر العسقلاني: "معنى الكسب: المكسوب، والمراد به: ما هو أعمُّ من تعاطي

(1) ينظر: المقتضب: 304/4، وغريب الحديث- الخطابي: 664/1، ومشكل إعراب القرآن:

161/1، ولسان العرب: 543/1، والمزهر في علوم اللغة: 326/1.

(2) المقتضب: 303/4، 304.

(3) سورة البقرة- الآية 255.

(4) البرهان في علوم القرآن: 287/2، والإتقان في علوم القرآن: 103/2.

(5) صحيح البخاري: 511/2، الرقم: (1344)/ كتاب الزكاة/ باب لا يقبل الله صدقة من غلول ولا يقبل إلا من كسب طيب.

التكسب، أو حصول المكسوب بغير تعاط كال ميراث، وكأته ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال، والمراد بالطيب: الحلال، لأنه صفة الكسب⁽¹⁾.
 ومنه أيضاً قوله ﷺ: ((إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرُّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ))⁽²⁾، فقد قال الطيبي: " (يسر) خبر (إن)، مصدر وضع موضع اسم المفعول مبالغة"⁽³⁾، وقد أخبر به عن الدين، وأجرى هذا التبادل بين البنيتين للبيان أن اليسر قد أصبح حدثاً ثابتاً دائماً لدين الله وشريعته التي اختارها للعباد، ومن شدد على نفسه يغلب ويضعف عن القيام به، لذلك قال العيني: " (الدين يسر)، أي: عينه، على سبيل المبالغة فكأته لشدة اليسر وكثرته نفس اليسر، كما يقال: أبو حنيفة فقه، لكثرة فقهه، كأته صار عين الفقه، ومنه: رجل عدل"⁽⁴⁾، واليسر بضم السين وسكونها نقيض العسر، ومعناه: التخفيف، أراد أنه سهل سمح قليل التشديد، وكون هذا الدين يسراً يجوز أن يكون بالنسبة إلى ذاته على معنى: أن هذه الشريعة سهلة، ويجوز أن يكون بالنسبة إلى سائر الأديان⁽⁵⁾؛ "لأن الله - تعالى - رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم، ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم، وتوبة هذه الأمة بالإقلاع والعزم والندم"⁽⁶⁾.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في الحديث القدسي: ((أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ دُخْرًا. . .))⁽⁷⁾، قال العيني: " قوله: (دُخْرًا) منصوب متعلق بـ(أعددت)، أي: أعددت ذلك لهم مذخوراً

(1) فتح الباري: 279/3، وينظر: عقود الزبرجد: 80/3.

(2) صحيح البخاري: 23/1، الرقم: (39) // كتاب الإيمان/ باب الدين يسر.

(3) شرح مشكاة المصابيح: ، وعقود الزبرجد: 133/3.

(4) عمدة القاري: 235/1.

(5) ينظر: غريب الحديث - ابن الجوزي: 510/2، والنهاية في غريب الحديث والأثر:

294/5، وعمدة القاري: 235/1.

(6) زهر الربا على المجتبي في شرح سنن النسائي - السيوطي: 122/8.

(7) صحيح البخاري: 1794/4، الرقم: (4502) // كتاب التفسير/ باب قوله: ((فلا تعلم نفس

ما أخفي لهم من قرة أعين)).

"(1)، و(الذخر): هو الاختيار والاتخاذ يقال: ذَخَرَ الشَّيْءَ يَذْخُرُهُ ذُخْرًا وَادَّخَرَهُ: اختاره، وقيل: اتَّخَذَهُ"(2).

10- اسم التفضيل بمعنى: اسم المفعول:

وهو وارد في اللغة العربية، ولكنّه على خلاف القياس، كما قال الزمخشري: " والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول، وقد شذ نحو قولهم: (أشغل من ذات النحين)، و(أزهى من ديك)، و(هو أعذر منه وألوم وأشهر وأعرف وأنكر وأرجى وأخوف وأهيب وأحمد)، و(أنا أسرُّ بهذا منك)، وقال سيبويه: وهم ببيانه أعنى"(3)، وعلة ذلك أنّ قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل ك(أضرب)، أي: ضارب أكثر ضرباً من سائر الضاربين، ولا يقال: أضرب، بمعنى: مضروب أكثر مضروباً من سائر المضروبين، وإنّما كان القياس في الفاعل دون المفعول؛ لأنّهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول، لكثرت الاشتباه لاطراده"(4). فإنّ " لا يقال: هو أضرب من فلان، ويكون مضروباً؛ لأنّهم لو فعلوا ذلك لوقع لبس في التعجب من الفاعل وبين التعجب من المفعول؛ لأنّ التعجب إنّما يكون ممّا يكثر حتى صار كالغريزة له، والضرب ونحوه إذا وقع بالمحل فليس من فعل المفعول إنّما هو للفاعل، فلا يصير فعل غيره غريزة له؛ لأنّ الغريزة ما كان خلقه في المحل كالسواد والبياض، فإذا تكرّر الفعل من الفاعل جعل كالغريزة والموجود من المضروب إنّما هو الاحتمال والتمرن لا نفس المضروب، فإن تعجبت من الاحتمال والتمرن جاز؛ لأنّهما من فعله، وإن تعجبت من الضرب لم يجز؛ لأنّه ليس له، لذلك لا يبنى منه: أفعل من كذا"(5)، وقد فرّق ابن مالك بين ما هو شاذ وما هو مسموع بقوله: " وأفعل التفضيل من المفعول لا يحكم بشذوذه

(1) عمدة القاري: 114/19.

(2) المحكم والمحيط الأعظم: 158/5.

(3) المفصل: 297، 298.

(4) شرح الكافية: 450/3.

(5) شرح المفصل - ابن يعيش: 138/6.

إلا فيما يلبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل، وذلك إذا كان الفعل مستعملا بالبنائين كثيراً، ولم يقارن (أفعل) ما يمنعه أن يراد به الفاعلية، كقولك: هذا أضرب من ذلك، وأنت تريد أن الضرب الواقع أشد من الواقع بغيره؛ فإن هذا لا يجوز؛ لأن المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل في الفاعلية، فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن، كقولهم: (أشهى من البصلة)، و(أشغل من ذات النحيين)، فيصح على هذا أن يقال: عبد الله بن أبي ألعن ممن كبرياء، وإن كان ممّا لازم بناء ما لم يسم فاعله، أو غلب عليه لم يتوقف في جوازه لعدم اللبس، كزهي وأعنى⁽¹⁾، وأجازه السهيلي (ت581هـ) في الأفعال التي لها فاعل في المعنى، فقال: "وَلَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ: مَا أَرْهَاهُ وَمَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِي، وَقَالُوا: هُوَ أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ، وَهُوَ أَرْهَى مِنْ غُرَابٍ، وَالْفِعْلُ فِي هَذَا كَلَّةٍ: زُهْيٍ وَشُغْلٍ، فَهُوَ مَشْغُولٌ وَمَرْهُوٌّ. وَقِيلَ فِي الْمَجْنُونِ: مَا أَجَنَّهُ، حَكَاهُ أَبُو صَالِحِ بْنِ إِسْحَاقِ الْجَرْمِيِّ، وَقَالَ سَبِيئِيُّهُ: وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ تَقَدَّمُ فِي كَلَامِهَا مَا هُمْ بِهِ أَهَمُّ، وَهُمْ بَيِّنَانِهِ أَعْنَى، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا يَهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ⁽²⁾، فَقَالَ: أَهَمَّ وَأَعْنَى، وَهُوَ مِنْ هَمَّهِمْ وَعَنَاهُمْ، فَهُمْ بِهِ مَعْنِيُونَ، مِثْلُ: مَضْرُوبُونَ، فَجَارَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَا تَرَى، وَسَبَبُ جَوَازِهِ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، فَالْمَرْهُوُّ مُتَكَبِّرٌ، وَكَذَا الْمَنْحُوُّ، وَالْمَشْغُولُ مُشْتَغَلٌ، وَفَاعِلٌ لِشُغْلِهِ، وَالْمَعْنَى بِالْأَمْرِ كَذَلِكَ، وَالْمَجْنُونُ كَالْأَحْمَقِ، فَيُقَالُ: مَا أَجَنَّهُ، كَمَا يُقَالُ مَا أَحْمَقَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: مَضْرُوبٌ، وَلَا مَرْكُوبٌ، وَلَا مَشْتُومٌ، وَلَا مَمْدُوحٌ، فَلَا يُقَالُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ: مَا أَفْعَلَهُ، وَلَا هُوَ أَفْعَلُ مِنْ غَيْرِهِ. . ."⁽³⁾، أمّا ابن يعيش (ت643هـ) فقد جعل كلّ ما خرج عن القياس، وجاء على المفعول على النسب، بتقدير: (ذو زهو، وذو لوم، وذات شغل)⁽⁴⁾.

(1) شرح التسهيل: 381/2.

(2) الكتاب: 34/1.

(3) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية: 199/3.

(4) ينظر: شرح المفصل: 139/6.

وممّا جاء في الحديث الشريف ويحمل على ورود أفعال التفضيل بمعنى اسم المفعول لفظ (أحبّ) في قوله ﷺ: ((لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ))⁽¹⁾، فقد قال العيني: " قوله: (أحبّ) أفعال التفضيل بمعنى: المفعول، وهو على خلاف القياس، وإن كان كثيراً، إذ القياس أن يكون بمعنى: الفاعل "⁽²⁾.

ومثله قوله ﷺ: ((وما أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ))⁽³⁾، ففي قوله: " (ولا شيء أحبّ إليه المدح)، يجوز في (أحب): الرفع والنصب، وهو أفعال التفضيل بمعنى المفعول، وقوله: المدح بالرفع فاعله، وهو كقولهم: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد)⁽⁴⁾، وحبّ الله المدح ليس من جنس ما يعقل من حبّ المدح، وإنّما الربُّ أحبّ الطاعات، ومن جملتها مدحه، ليثيب على ذلك فينتفع المكلف، لا لينتفع هو بالمدح، ونحن نحبُّ المدح لنتنفع ويرتفع قدرنا في قومنا، فظهر من غلط العامة قولهم: إذا أحبّ الله المدح فكيف لا نحبه نحن، فافهم "⁽⁵⁾.

ومن هذا الباب أيضاً قوله ﷺ لبلال ؓ: ((يا بلالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ نَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ . . .))⁽⁶⁾، فقد ذكر الطيبي: أنّ " (أرجى) من أفعال التفضيل التي بنيت للمفعول، نحو: فلان أشهر من فلان؛ فإنّ قياس (أفعل) أن لا يبني للمفعول، وقد بُنيت هذه له؛ فإنّ

(1) صحيح البخاري: 14/1، الرقم: (15) // كتاب الإيمان/ باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

(2) الكواكب الدراري: 97/1، وينظر: عمدة القاري: 143/1.

(3) صحيح البخاري: 2002/5، الرقم: (4922) // كتاب التفسير/ باب قوله: ((ولا تقرّبوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن)).

(4) الكتاب: 31/3.

(5) عمدة القاري: 22/18.

(6) صحيح البخاري: 386/1، الرقم: (1098) // كتاب الصلاة/ باب فضل الطهور بالليل والنهار.

الله - تعالى - في علمه بذلك، و(أهون عليه) بمعنى: هين، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته - تعالى -⁽²⁾.

ومما جاء في الحديث النبوي من ورود أفعال التفضيل بمعنى الصفة قول النبي ﷺ: ((قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ))⁽³⁾، فقد قال ابن حجر العسقلاني: " قوله: (وشرط الله أوثق)، أي: بإتباع حدوده التي حدها، وليست المفاعلة هنا على حقيقتها، إذ لا مشاركة بين الحق والباطل، وقد وردت صيغة أفعال لغير التفضيل كثيراً"⁽⁴⁾، ويكون معناه: شرط الله وثيق، وكذلك لفظ: (أحق) فهو على غير بابها إذ لا يفيد المفاعلة، بل هو بمعنى: قضاء الله أحق بالإتباع من غيره، يعني: هو الحق لا غيره⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ: ((مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ))⁽⁶⁾، فقوله: " (هذا خير) ليس اسم التفضيل بل المعنى: هذا خير من الخيرات والتتوين فيه للتعظيم، وبه تظهر الفائدة"⁽⁷⁾، ويكون المعنى: هذا فاضل لا بمعنى أفضل، وإن كان اللفظ يحتمل ذلك⁽⁸⁾، لأنَّ القصد هنا بيان خيرية الباب الذي يدخل الجنة من خلاله، وليس تفضيل باب على باب؛ لأنَّ كلَّ أبواب الجنة خير. لذلك قال النووي: " معناه: لك هنا خير وثواب وغبطة"⁽⁹⁾، وقد يحمل على التفضيل على معنى: " هذا الباب فيما نعتقده خير لك من

(1) سورة الروم - الآية: 27.

(2) البرهان في علوم القرآن: 171/4.

(3) صحيح البخاري: 759/2، الرقم: (2060) // كتاب البيوع/ باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل.

(4) فتح الباري: 199/5.

(5) ينظر: فيض القدير - المناوي: 173/2.

(6) صحيح البخاري: 671/2، الرقم: (1798) // كتاب الصوم/ باب الريان للصائمين.

(7) فتح الباري: 112/4.

(8) عمدة القاري: 183/16.

(9) شرح صحيح مسلم - النووي: 116/7.

غيره من الأبواب لكثرة ثوابه ونعيمه، فتعال فادخل منه، ولا بد من تقدير ما ذكرناه أن كل مناد يعتقد ذلك الباب أفضل من غيره⁽¹⁾، إذ إنَّ هناك باب الصلاة وباب الصدقة وباب الجهاد وباب الصيام فيدخل منها كلُّ من كان الغالب عليه في عمله وطاعته ذلك.

Alternating between the Nominal structures of the prophetic saying in the Sahih AL-Bukharri

Amer Rafeeq AL-Musafi Ph.D

Abstract

The present study investigates the alternative use of the nominal structure in the Sahih AL-Bukhari .

What characterizes Arabic language is the flexibility in expression of intentions and objectives that the speaker wants to convey to the addressee that possesses a rich linguistic knowledge which enables its users to be very expressive in terms of linguistic performances to a degree that makes the receiver more interactive to linguistic messages both mentally and psychologically, the mentioned flexibility that can be seen in building structures; proposition and delay, deletion, addition, changing it according to masculine and feminize or numerically singular two or plural and neglects the terms of

(1) المصدر نفسه: 116/7.

reference grammar and the separation and opposition between inseparable concepts, and other basic phenomena are steady rules in building linguistic structures, observed in the formulation of phrases through the expression of time interchangeably, such as expressing past with the present tense, or the expression of future time with past tense, or to deviate from derivative to derivative in another context, which could fall under the heading: (shifts from morphological formulas), or: (the exchange between the semantic structures)

We in this paper will focus on: (the exchange between the nominal formulas in the language of the Hadith), which was paid less attention by linguists in respect of linguistic evidence for clear reasons. We have made the Hadith as an evidence for dealing with this phenomenon because it is the language of the most eloquent of speech as it is the language of Prophet Mohammad (peace be upon him). Therefore, the scholars should give special emphasis to this subject. In the language of the Hadith, we can see some nominal structures which violate the basic rules in grammar and take the position of other nominal so as to give additional meaning in the Hadith. Thus, it does not come on its own structure and form such as (subject nouns, object nouns, adjectives and other